المنجز الوظيفي لمعاني التّخْصِيصِ الارْتباطيةِ في كتاب (شرح الكافية) للرضي الأستراباذي (686هـ)

تاريخ استلام المقال: 2016/10/13 تاريخ قبول المقال للنشر: 2017/02/23

د. لزهـــر كـــــــرشو

جامعة الشهيد حمه لخضر/ الـوادي–الجزائر

البريد الالكتروني : lazharkerchou@gmail.com

ملخص :

موضوع هذا المقال هو محاولةٌ للكشف عن حضور المفهوم الوظيفي في كتب الشروح النحوية، ولاسيما منه كتاب (شرح كافية ابن الحاجب) للرضي الأستراباذي، وذلك عن طريق تطبيق المنهج الوظيفي في قراءة التراث النحوي للعرب، وقد وقع الاختيار فيه على المعاني الارتباطية بوصفها مباحثَ نحوية تكفي للتّدليل على تطوّر المِنْجَزِ الوظيفي في الكتاب موضوع التطبيق، وعلى ثراء التراث النحوي عموما

Abstract:

The topic of this article attempts to reveal the presence of the functional concept in the grammar explanatory books mainly in 'Charh Kafiat Ibn El-hadjib' for ER-Ridha El-Esterbadhi through the application of the functional method of reading the grammatical heritage of the Arabs. However the selection fell in the favor of the bound relational meanings in the form of research topics sufficient as a prove of both the evolution of the accomplished functional objectives in the book subject of study, and of the richness of the grammatical heritage in general.

مقـدمة

أسعى من خلال هذا المقال إلى الاستعانة **بالمنهج الوظيفي** في قراءة التراث العربي قصْدَ فهْمِ خصائصِه المعرفيةِ والمنهجيةِ في البحث اللغوي، ولا سيما الدرس النحوي منه، وقد اجتهدنا في محاولة تسليط الضوء على **المنجز الوظيفي** في الدرس النحوي القديم؛ متخذين من كُتُب الشروح النحوية مَحجًّ برهنَةٍ على غِنَاها بآلياتٍ وظيفيةٍ تميّزُها عن المتون النحوية التي تشرحها، وقد وقع اختياري على كتاب (شرح كافية ابن الحاجب) للرضي الأستراباذي ميدانَ تطبيقٍ وأجرأةٍ، كما سيسعى مقالي هذا إلى تجاوزِ إثباتِ وجودِ المفاهيم الوظيفية في كتب الشروح النحوية، إلى إثبات تطور المنجَز الوظيفي في الدرس النحوي القديم عموما، كما يرمي هذا المقال إلى تجسيد الربط

الوظيفي بين المعاني العامة للنحو والمعاني الخاصة في إبراز معاني التخصيص بقرائن العلاقات الارتباطية (العلاقة المفعولية / والعلاقة التبعية/ وعلاقة الملابسة والتمييز/ وعلاقة الإضافة) في مبحث الحدود الوظيفية منه، وذلك بالاعتماد على السياق المتنامي للبنيات الثلاث (الحملية/ الوظيفية/ المكوّنية)، بأنساقها (الأساس/ قواعد إسناد الوظائف التركيبية/ قواعد التعبير).

وسيعتمد المقال على مسارين قوامُهما:

1. مسارٌ نظري لمفاتيح المقال (النحو الوظيفي/ والمعاني النحوية العامة والخاصة/ والتخصيص بقرائن العلاقات الارتباطية) (بصفة مختصرة ـ ما أمكن ـ).
2. ومسارٌ تطبيقي يتناول **المنجز الوظيفي لمعاني التخصيص الارتباطية في كتاب (شرح كافية ابن الحاجب) للرضي**، ويشتمل هذا المحور على مبحثين:

أ. **المنجز الوظيفي لمعاني الارتباطات المفعولية والتبعية.**

ب. **المنجز الوظيفي لمعاني ارتباطات الملابسة والتمييز والإضافة.**

أولا. الجهاز المفاهيمي للمداخلة:

1. **النحو الوظيفي**: هو باختصار النحو الذي يتجاوز المعرفة الاستقرائية لكلام العرب برسمِ متغيِّرٍ أحوال أواخر الكلم، إلى ربط النحو ـ كنمذجةٍ صورية للواقع اللغوي ـ بالوظيفة الأصلية للغة، التي لا تعدو أن تكون إلا التواصل، وبما تحمله كلمة (تواصل) من معانٍ دلالية وتداولية مقامية، ولكي نستطيع إعطاء لمحة دالة عن مفهوم النحو الوظيفي، يجب أن نفصل مؤقتا بين لفظتي (النحو) و(الوظيفية) فصلَ اتصال؛ فنقول إنّ:

أ. **النحو**: مصطلحٌ يجدر بمُعرِّفِه أنْ يقف ويميّز بين مفهومين : مفهوم نحوي متوارث عن نحاتنا العرب القدامى، ومفهوم النحو العربي الحديث الذي تأثر بالنظريات الغربية تأثّرا بيّنا، أمّا مفهوم النحو بالمفهوم النحوي المتوارث معرفيا عن نحاتنا القدامى فيمكن إجماله في أشهر تعريف له، قدّمه لنا أبو الفتح بن جني في قوله: هو« انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها » [1]، أمّا مفهومه بالمنظور النحوي الحديث

[1] ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، القاهرة ـ مصر، ط2 ـ 1952، 34/1.

ففيه تفصيل وتصنيف، تبعًا لمرجعيتِه النظرية المأخوذةِ من جديد النظريات الغربية على اختلاف مشاربها الفكرية والفلسفية، وقد استطاع أحمد المتوكّل جمعها في أربعة مفاهيم: النحو الذي يقابل اللسانيات الحديثة، والنحو كفرعٍ من فروع اللسانيات، والنحو كنمذجة صورية للواقع اللغوي، والنحو بالمعنى الواسع باعتباره نظريةً متكاملةً[1].

أمّا **النحو المقابل للّسانيات** فهو نحوٌ الدراسات اللغوية القديمة؛ أي قبل ظهور علم اللغة الحديث (اللسانيات) مطابقةً لظهور كتاب ديسوسير، وهو نحوٌ يدرس الأوضاع البنيوية لّلغة، متخذا من اللغة الواحدة موضوعًا له، ويهدف إلى تعليم اللغة، والحرص على صيانتها من اللحن، بيد أنّ اللسانيات الحديثة تختلف عن هذا النحو في: ظروف الإنتاج، والموضوع، والهدف، والمنهج[2].

أمّا **النّحو الفرع عن اللسانيات** فهو النحو الذي يختص بالتركيب أو الصرف أو بهما جميعا، أمّا **النحو النموذج** فهو الجهاز الواصف نفسه، الذي يضطلع بوصف البنية اللغوية لِلُغَةٍ من اللّغات عن طريق النموذج الصوري، علما أنّ الصورية هي « نقل الظواهر اللغوية من مستوى محسوس إلى مستوى التجريد، وبالتالي صياغة قوانين اللغة. فنحن نقوم بصياغة التصورات صياغة تجريدية بأن نعوضها برموز معيّنة تساعدنا على الكلام عن عملية العُقد؛ حيث يتم بموجبه نقل التصورات والقضايا الملاحظة إلى لغة معقودة تعكس العلاقات المستخرجة من الظواهر التجريبية التي لاحظناها »[3].

أمّا **النحو باعتباره نظرية متكاملةً** فهو المصطلح الذي يُتوسع فيه فيُطلق على نظرية لسانية ما، ومن أمثلتها (النحو التوليدي التحويلي) و(النحو المعجمي الوظيفي) و(النحو المركّبي المعمّم) و(النحو الوظيفي)[4].

ب. **الوظيفة**: الوظيفة مصطلحٌ يفرّق فيه إمام النحو الوظيفي العربي الحديث أحمد المتوكل بين الوظيفة بوصفها **علاقةً**، والوظيفة بوصفها **دورا**، فأمّا **وظيفة العلاقة** فالمقصود بها الصّلة القائمة بين مكوّنات المركّب الاسمي أو الجملة، كعلاقة الفاعلية أو

[1] ينظر: أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، دار الأمان، الرباط ـ المغرب، ط1 ـ 2006، ص36.

[2] نفسه، ص 37، 38.

[3] حسان الباهي، اللغة والمنطق (بحث في المفارقات)، المركز الثقافي العربي، دار الأمان، المغرب، ط1 ـ 2000، ص 51.

[4] ينظر: أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، ص 39.

المفعول المباشرة أو المفعول غير المباشرة، وهذا هو المفهوم في جلّ الأنحاء، غير أنّه في الأنحاء الوظيفية يستخدم للدلالة على العلاقات التي تنعقد داخل الجملة أو داخل المركب، ومثاله أنّ النحو الوظيفي يميّز بين ثلاثة مستويات من الوظائف: وظائف دلالية (منفذ، متقبّل، مستقبل، زمان، أداة...)، ووظائف تركيبية (فاعل، ومفعول)، ووظائف تداولية (محور، وبؤرة) [1]، وتجسيد هذه الوظائف في جملة: شرب خالدٌ شايًا

بوصفها إجابةً لسؤال سائل : ماذا شرب خالدٌ؟

فـ(شرب خالدٌ) تمثّل المنفّذ والفاعل والمحور، و(شايًا) تمثل المتقبّل والمفعول والبؤرة.

أمّا **وظيفة الدّور** فالمقصود به « الغرض الذي تسخّر الكائنات البشرية اللغات الطبيعية من أجل تحقيقه » [2]. بيد أنّ التفريق بين وظيفة العلاقة بصفتها رابطا بنيويا بين مكوّنات الجملة أو المركب، وبين وظيفة الدّور التي تخص اللغة كنسق كامل، ولا يلغي ترابطهما، بل وتكاملهما.

ج. **النحو الوظيفي**: هو تلك النظرية التي تضطلع بدراسة بنية اللغة وفق منظور وظيفي؛ والمقصود بالمنظور الوظيفي التواصل اللغوي، بحيث يتم إخضاع الدراسة البنيوية للّغة للوظيفة التواصلية، وتتميّز النظريات الوظيفية حسب أحمد المتوكل بما يلي:

- تُعَدّ اللغة وسيلة للتواصل الاجتماعي، أي نسقا رمزيا يؤدي مجموعة من الوظائف، أهمها وظيفة التواصل.
- تعتمد فرضية أنّ بنية اللغات الطبيعية لا يمكن أن ترصد خصائصها إلا إذا ربط هذه البنية بوظيفة التواصل.
- قدرة المتكلم ـ السامع في رأي الوظيفيين هي معرفة المتكلم للقواعد التي تمكّنه من تحقيق أغراض تواصلية معينة بواسطة اللغة، فالقدرة إذًا قدرة (**تواصلية**) تشمل القواعد التركيبية والدلالية والصوتية والتداولية.
- يتعلم الطفل حسب الوظيفيين النسق الثاوي خلف اللغة واستعمالها، أي العلاقات القائمة بين الأغراض التواصلية والوسائل اللغوية التي تتحقق بواسطتها.

[1] ينظر: أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)، مطبعة الكرامة، الرباط ـ المغرب، ط1 ـ 2005، ص 21، 22.

[2] نفسه، ص 23.

- الكفايات اللغوية مجموعة من المبادئ تربط بين الخصائص الصورية للسان الطبيعي ووظيفة التواصل (كليات صورية ـ منطقية).
- يفرد الوظيفيـون في النموذج الموضوع لوصف اللغات مستوى تمثيلي للخصائص التداولية [3].

وعليه يمكن اختصار مفهوم الوظيفية النحوية في ربط البنية اللغوية بعملية التواصل والتداول عموما، وتتألف عملية التواصل من منظور اثنوغرافي (سلوكي تفاعلي) من ثلاثة عناصر، هي:

الوضع الذي يتمّ فيه التواصل./ و**الوضع التواصلي.**/ و**الفعل التواصلي** [2].

وقد عَرِفَ النحو الوظيفي وصفَه التّطوري الفعّال على يد الباحث اللساني الهولندي سيمون ديك Simon Dik الذي جمع بين المرتكزات النظرية للاتجاه الوظيفي والمنطق الصوري، حتى عُرف هذا الاتجاه بـ(النحو الوظيفي)، مصنّفًا المعلومات التداولية أصنافا ثلاثةً:

- المعلومات العامة المرتبطة بالعالم، أو بأي عالمٍ ممكن.
- المعلومات الموقفية المرتبطة بما يتضمنه الموقف الذي يتمّ فيه التواصل.
- المعلومات السياقية المستقاة من الخطاب المتبادل سلفا بين الشخصين المتواصلين [3].

وقد أدخل سيمون ديك (1986) « نوعًا من التّراتبية بين مختلف الوظائف، فميّز بين وظيفة التواصل وجعلها أصلاً، وبين باقي الوظائف التي يمكن تسخير اللغة لتأديتها، وعدّها فروعا مشتقة لذلك الأصل ... [وفي الاتجاه نفسه سار أحمد المتوكل(1989)] وهو أنّ للّغة وظيفةً واحدةً هي وظيفة التواصل، أمّا وظائف هاليداي، ووظائف ياكبسون فمن الممكن عدّها أنماطا من أنماط التواصل المتعدّدة » [4].

وعليه فالنحو الوظيفي ينبني على مبادئ منهجية أساسية، أهمها ما يلي: «

---

[1] ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرباط. المغرب، ط1. 1989، ص 13.

[2] نايف خرما وعلي حجاج، اللغات تعليمها وتعلّمها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 126، 1988، ص 46.

[3] ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص 51.

[4] أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)، ص 25.

- تؤدي اللغة وظائف متعددة ... إلا أنّ الوظيفة الأساسية هي وظيفة التواصل.
- ترتبط بنية اللغة بوظيفتها التواصلية ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة.
- موضوع الوصف اللغوي هو (القدرة اللغوية) للمتكلم ـ السامع ...
- يجب أن يصاغ النحو بحيث تكون الخصائص التركيبية الصرفية ناتجة عن قواعد تتخذ دخلا لها البنية الممثّل فيها للخصائص الدلالية والتداولية ... » [5].

ويمكن اختصار رؤية النحو الوظيفي للبنية النحوية في مستويات تمثيلية ثلاثة، هي: «

- **مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية** : (كوظيفة المنفذ، ووظيفة المتقبّل، ووظيفة المستقبل، ووظيفة المستفيد...).
- **مستوى لتمثيل الوظائف التركيبية**: (كوظيفة الفاعل، ووظيفة المفعول).
- **مستوى لتمثيل الوظائف التداولية**: (كوظيفة المبتدأ، ووظيفة المحور...) » [1].

وبناءً عليه يتم اشتقاق الجملة، حسب النحو الوظيفي، « عن طريق بناء ثلاث بنيات:

ـ **البنية الحملية** / و**البنية الوظيفية** / و**البنية المكوّنية** .

ويضطلع ببناء هذه البنيات الثلاث ثلاثة أنساق من القواعد (أو ثلاث مكوّنات):

ـ **الأساس** / و**قواعد إسناد الوظائف** / **وقواعد التعبير**. » [2].

والتشكيل الجمعي لهذه البُنى مع أنساقها المكونيّة يكون كما يلي: يضطلع (**الأساس**) بإعطاء (**إطارٍ حمليٍّ**) يشكل دخلا لقواعد بناء البنية الحملية التامة التحديد، ويتم نقل البنية الحملية إلى بنية وظيفية عن طريق إسناد الوظائف التركيبية (الفاعل والمفعول) ثم الوظائف التداولية (المحور والبؤرة سواء بؤرة الجديد أو المقابلة)، وتشكّل البنية الوظيفية التامة التحديد دخلا لقواعد التعبير التي تضطلع ببناء البنية المكونية على أساس المعلومات المتوافرة في البنية الوظيفية [3]. ولتوضيح هذه الوظائف تمثيليا قال أحمد المتوكل: « ... بإسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول، ثم الوظيفتين التداوليتين المحور وبؤرة الجديد إلى الموضوع الأول والموضوع الثاني في البنية الحملية (2)

---

[5] أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، منشورات عكاظ، الرباط ـ المغرب، 1993، ص 10.

[1] علي آيت أوشان، اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي (الأسس المعرفية والديداكتيكية)، دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ـ المغرب، ط1 ـ 1998، ص 50.

[2] أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية (الوظيفة المفعول في اللغة العربية)، دار الثقافة ، الدار البيضاء المغرب، ط1 ـ1987، ص 6.

[3] ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية ...)، ص 11.

يُحصَلُ على البنية الوظيفية (3) التي تتحقق في شكل الجملة (4 ب) باعتبارها جوابا للجملة (4أ):

2. مض شرب ف (س[1]: طفل (س[1])) منف (س[2]: لبن (س[2])) متق

3. [خب [مض شرب ف (س[1]: طفل (س[1])) منف فا مح
(س[2]: لبن (س[2])) متق مف بؤ جد]]

4. أ. ماذا شرب الطفل؟

ب ـ شرب الطفل لبنا (بنبر (لبنا)) » [4].

مع العلم أنّ خب: إخبار، ومض: مضي، ف: فعل، منف: منفذ، متق: متقبّل، فا: فاعل، ومف: مفعول، مح: محور، بؤ جد: بؤرة جديد.

أما الانتقال من البنية الوظيفية إلى البنية المكوّنية فيتم بأن تشكّل البنية الوظيفية دخلا لقواعد التعبير التي تجرى على النحو التالي: « تنقل الحدود إلى مركبات بواسطة قواعد صياغة المركب ثم يُنقل المحمول إلى صيغة محققة بواسطة قواعد صياغة المحمول، فيتم بعدئذ إدماج الأدوات الوارد إدماجها (المعلقات، مؤشر القوة الإنجازية، الأدوات العاطفة) ثم ترتب المكوّنات داخل الجملة عن طريق قواعد الموقعة، وأخيرا النبر والتنغيم فتُحصَّل بنيةٌ مكوّنية تامة التحديد تشكّل ما قبل التمثيل الصوتي للجملة » [5].

2. **المعاني النحوية:** إنّما النحو معانٍ تتآلف بشكل تركيبي مقصود، وتنقسم المعاني النحوية إلى معانٍ نحوية عامة ومعانٍ نحوية خاصة، يقول تمام حسان في سياق بيانه للأسس التي ينبني عليها النظام النحوي:

«.. 1. طائفة من المعاني العامة التي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب.

2. مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة: كالفاعلية والمفعولية والإضافة الخ » [1].

ويفصّل مصطفى حميدة في المعاني النحوية العامة بقوله: « ... والمعاني النحوية العامة كالإثبات والنفي والخبر الإنشاء والشرط والتأكيد، والمعاني النحوية الخاصة كالفاعلية والمفعولية

---

[4] أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية، ص 6.

[5] أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية ، ص 23.

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2 ـ 1998، ص 178

والإضافة، والعلاقات السياقية المعنوية التي تربط بين تلك المعاني الخاصة » [2]، وعليه فالمقصود بالمعاني النحوية العامة الجمل أو الأساليب الخبرية، والإنشائية (الإنجازية)، والشرطية؛ فأمّا الخبرية فهي بين إثبات أو تأكيد أو نفي تبعًا لطبيعتها الماصدقية، وأمّا الإنشائية فهي جمل إنجازية سواء أكانت طلبيةً أم غير طلبية، وأمّا الشرطية فهي جملة ارتباط تعليقي، في حين أنّ معاني النحو الخاصة هي معاني مكوّنات الجمل أو الأساليب، وهي المعاني المنصهرة بعلاقات الارتباط والربط في تأدية معنًى موجّه بمعنى نحوي عام يحكمه إخبار بإثبات أو تأكيد أو نفي، أو يحكمه إنشاء أو تعلّق شرطي.

3. **التخصيص بقرينة العلاقات الارتباطية:**

قبل التعريف بالعلاقات الارتباطية، يجب أن نميّز بين التخصيص والإطلاق في الجملة.

أ. **معنى التخصيص**: من المعلوم أنّ الجملة العربية تتكوّن ضرورةً من عمدةٍ قوامُها مسندٌ ومسندٌ إليه، سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية، غير أنّ الجملة لا تكون مؤلفةً من عمدٍ فقط، بل تُضاف إليها (فضلات) أو(مكملات)، وهاته المكملات هي التي تقوم بدور **القيد** أو **المخصص** للإسناد العمدة أو النسبة الكلامية، وعليه يطلق على الجملة المؤلفة من إسناد عمدةٍ فقط بالجملة المطلقة (غير المقيّدة)، أمّا إذا أُضيف مكمّلٌ أو فضلة (وهو التخصيص) فالجملة مقيّدة أو فيها **تخصيص**، وقد عرّف المناطقة والأصوليون التخصيصَ بـ«الحكم بثبوت المخصصّ لشيء أو نفيه عمّا سواه، أو هو: قصر العام على بعض ما يتناوله» [3] ، ويقف النحاة والبلاغيون من هذا المفهوم غير بعيد، إذ أنّ أغلب النحاة يريدون **بالمخصصات** الأبواب النحوية التالية: المفاعيل كلّها، والنعت، والحال، والتمييز، والمستثنى، والبدل، والمضاف إليه، وحرف الإضافة ومدخوله [4].

وتجدر الملاحظة أنّ المخصصات إذا ما كانت تعني الفضلات أو المكملات لا تدلّ بحالٍ على زيادتها زيادة طرحٍ، أو على إمكانية الاستغناء عنها، لا بل قد لا يستقيم المعنى بدونها؛ كما في الحال في قوله تعالى ﴿**وإذا بطشتم بطشتم جبارين**﴾ [الشعراء/ 130]، أو النعت في قوله تعالى: ﴿**بل أنتم قوم عادون**﴾ [الشعراء/ 166]، فالحال في الآية الأولى والنعت في الجملة الثانية من

---

[2] مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، دار نوبار، مصر، ط1 ـ 1997، ص 71.

[3] علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، 1995، ص 53.

[4] ينظر: عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، رسالة دكتوراه في النحو العربي، جامعة الجزائر، 1995/1994، ص 97، 98.

جهة المعنى هما مقصود الخطاب، وما العمدتان إلا حدود ذواتٍ أو لواحق ـ أقصد جهة المعنى ولا أقصد ما هو متعارفٌ عليه في النحو الوظيفي من تواضع اصطلاحي ـ ، كما أنّ المخصصات عامة تكون عمدة العمد في سياق النفي، كما في جملة: لم أرَ الرّجلَ الطويلَ، فالمخصص النعت (الطويل) هو أساس وجهة النفي، ولا يمكن الاستغناء عنه بحال .[1]

ب. **العلاقات الارتباطية:**

ب.1. مفهوم الارتباط: الارتباط من الفعل (ارتبط)، وهو بالصيغة الصرفية (افتعل)، وصيغة (افتعل) تدل فيما تدل على المبالغة في الفعل [2]؛ أي المبالغة في فعل الربط؛ « و ارتَبَطَ بمعنى ربط » [3]، والرّبط في المعجم هو الشدّ؛ فقد جاء في لسان العرب: « رَبَطَ الشيءَ يَرْبِطُه ويَرْبُطُه رَبْطاً، فهو مَرْبُوطٌ ورَبِيطٌ شدَّه » [4]، وعليه فالارتباط هو المبالغة في الشدّ (شدّة الشد)، أو هو الشّد الوثيق بين الطرفين المقصودين بالتعليق، أما الارتباط من جهة الاصطلاح النحوي فهو: « علاقة وثيقة بين طرفين تُغني عن الربط بينهما بأداة، وأن الربط علاقة تصطنعها اللغة بطريق اللفظ، أي الأداة؛ لأمن اللبس في فهم الارتباط أو الانفصال. ويعني هذا أن الارتباط قرينة معنوية، وأن الربط قرينة لفظية، وأن الارتباط علاقة موجودة بالفعل، وأن الربط علاقة موجودة بالقوة » [5]، وعليه فالارتباط إذًا هو لحمة شديدة الاتصال بين معنيين استغنيا فيه عن اللفظ واصلا بينهما، واكتفيا بصلة المعنى؛ كما في ارتباط الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره المفرد بطريق الإسناد مثلا، أو هو بناء علاقة نحوية سياقية بين معنيين كانا في حالة انفصال، دون الحاجة إلى وسيط لفظي رابط بينهما، وهي علاقة أشبه ما تكون بعلاقة الشيء بنفسه، ولهذا الارتباط بصلاته المعنوية علاقات بين الطرفين تصل إلى إحدى عشرة علاقة.

أما عن جذور فكرة الارتباط في الدرس النحوي فترجع إلى نظرية (النظم) أو فكرة (التعليق) لصاحبها عبد القاهر الجرجاني من خلال كتابه (دلائل الإعجاز)؛ إذ الارتباط بين الكلم عند

---

[1] ينظر : عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، وقف على تصحيح طبعته: محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط2- 1331هـ ، ص 411، 412، و أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمود المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط2 ـ 1993، ص 284.

[2] ينظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، طبعة 2003، ص 51 .

[3] الرازي، مختصر الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، مطبعة لبنان ناشرون، بيروت . لبنان، طبعة 1995، ص 267 .

[4] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3 . 1414 هـ، 7 / 302 (مادة الطاء).

[5] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 152 .

عبد القاهر هو صورة عن ترتيب المعاني في النفس، والعمل على صوغها وربط وحداتها وفق قوانين النحو، فيقول: « واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يُعلّق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسببٍ من تلك ... وأن اللفظ تبعٌ للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق ، بسبب ترتب معانيها في النفس ... » [6]، ويقول: « واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها .... » [7].

ب.2. علاقات الارتباط: علاقات الارتباط بين وحدات التركيب في الجملة العربية هي معانٍ تطلق على حاصل ارتباط بين وحدتين من وحدات التركيب بوساطة طرقٍ تدور مع مدار معاني النحو الخاصة (معاني النحو الخاصة مثل الفاعلية والمفعولية والإضافة ....)، ويمكن جَمْل علاقات الارتباط وطرقه في إحدى عشرة (11) علاقة أو طريقة، سنكتفي بذكر نوع العلاقة مع الإشارة إلى طرفي الارتباط؛ وذلك لدواعي الاختصار :

1. علاقة الإسناد (الفعل والفاعل أو نائبه / المبتدأ والخبر المفرد) .
2. علاقة التعدية (الفعل المتعدي والمفعول به) .
3. علاقة الإضافة (المضاف والمضاف إليه) .
4. علاقة الملابسة (الحال المفردة وصاحبها) .
5. علاقة الظرفية (الفعل والظرف بنوعيه) .
6. علاقة التحديد (الفعل والمفعول المطلق المبين للنوع والعدد) .
7. علاقة السببية (الفعل والمفعول لأجله) .
8. علاقة التمييز (التمييز والمميز) .
9. علاقة الوصفية (النعت المفرد ومنعوته) .
10. علاقة الإبدال (البدل والمبدل منه) .
11. علاقة التأكيد (التأكيد والمؤكد / الفعل والمفعول المطلق المؤكد له) [1].

---

[6] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 44 ، 45 .

[7] نفسه، ص 64 .

[1] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 163 .

وبقراءة سريعة لهذه العلاقات نستنتج أن: خمس (05) علاقات منها خاصة بالفعل مع فاعله (ع. الإسناد) ومفاعيله (الفعل مع مفعول به / وله / وفيه / والمطلق)، أمّا المفعول معه فعلاقته بالفعل علاقة ربط لا ارتباط؛ لأن واو المعية هي اللفظ الرابط بين الطرفين، وثلاث (03) علاقات منها خاصة بالتبعية (الوصفية / والإبدال / والتوكيد)، وعلاقتان (02) منها خاصة بمنصوبات الأسماء (التمييز / والملابسة ـ الحال ـ)، وعلاقة (01) منها خاصة بمجرورات الأسماء (الإضافة)، والملاحظ كذلك شرط الإفراد في خبر المبتدأ وفي الحال والنعت؛ وذلك أن الارتباط علاقة معنوية فقط، أما إذا تحول الإفراد إلى جملة فإن العلاقة تتحول إلى ربط بدل الارتباط؛ لأجل أن الجملة تصبح مشتملة على ضمير يربطها بالطرف المسندة إليه، غير أن الضمير إذا كان مستترا لا لفظ له فالعلاقة تبقى على حالها ارتباطية، أما إن لُفظ أواصطنع له لفظ فالعلاقة تتبع الربط لا الارتباط، ففي الحال المفردة مثلا يقول مصطفى حميدة: « ولعلّ من الواضح أن وثاقة الارتباط بين الحال المفردة وصاحبها أغنت عن اصطناع علاقة ربط ... وأنّ الارتباط علاقة معنوية، وأن الربط قرينة لفظية ، ولذلك كان الضمير المستتر قرينة معنوية حيثما قدرناه؛ إذ لا لفظ له » [2] ، والملاحظ أيضا أن المفعول المطلق يتمتع بعلاقتين من علاقات الارتباط، فإذا كان مؤكدا لحدث الفعل قبله فعلاقته علاقة توكيد، أما إذا كان مبينا للنوع أو العدد فعلاقته بمؤكده علاقة تحديد.

غير أني أرى أنّه يمكن أن نصنّف علاقات الارتباط هذه تصنيفا آخر، يكون جامعا لهذه العلاقات، ومختصرا لها في خمسة (05) ارتباطات بدل إحدى عشر (11)، ومعطيا للباحث في اللغة والنحو تقسيما يكسب معاني الارتباط دلالات جامعة في زمر دلالية يسهل بوساطتها تقديم رؤية شاملة للارتباطات المعنوية في اللغة العربية، وتيسير تطبيقها من خلالها على النصوص المراد دراستها، ونقصد بهذه الارتباطات الخمسة (05) للعلاقات:

- ارتباط إسنادي أو ارتباط قاعدي: وعلاقته علاقة إسناد وهي علاقة لا يبنى تركيب إلا بها (فعل مع فاعله أو نائبه / مبتدأ مع خبره المفرد).

[2] نفسه، ص 173 .

- ارتباط مفعولي أو وقوعي: وعلاقاته أربع (04) علاقات ، هي علاقات (التعدية ـ مف به ـ/ والظرفية ـ مف فيه ـ / والسببية ـ مف له ـ / والتحديد ـ مف مطلق ـ)، وجامع هذه العلاقات دوران المفاعيل حول الفعل ، وتفاعل حدث الفعل معها .
- ارتباط تبعي: وعلاقاته ثلاث (03) علاقات ، وهي علاقات (الوصفية / والإبدال / والتأكيد)، وجامع هذه العلاقات وثاقة الصلة بين التابع والمتبوع إلى حدّ إحداث الأثر اللفظي الممثل في تبعية العلامة الإعرابية.
- ارتباط الملابسة والتمييز: ويشتمل على علاقتين (02)، ويتعلق الأمر بعلاقة (الملابسة / والتمييز)، وجامعهما فضلا عن العلامة الإعرابية التعريفُ بالمجهول؛ فصاحب الحال مجهولة هيئته أثناء القيام بالفعل فيؤتى بالحال لتبينه، والمميز مجهول فيؤتى بالتمييز ليزيل إبهامه والجهل بحقيقته.
- ارتباط إضافي: ويشتمل على علاقة الإضافة.

أمّا العلاقات التخصيص الارتباطية التي تعنينا في بحثنا هذا هي: **الارتباط المفعولي** ويضمّ: علاقات(التعدية ـ مف به ـ/ والظرفية ـ مف فيه ـ / والسببية ـ مف له ـ / والتحديد ـ مف مطلق ـ)، و**الارتباط التبعي** ويضمّ: علاقات (الوصفية أو النعتية/ والإبدال)، و**ارتباط الملابسة والتمييز** ويضمّ: علاقتي (الملابسة أو الحال / والتمييز)، و**ارتباط إضافي** وتضمّ علاقة الإضافة.

ثانيا. المنجز الوظيفي لمعاني التخصيص الارتباطية في (شرح كافية ابن الحاجب) للرضي(♦):

(♦)هو محمد بن الحسن الأستراباذي السمنائي أو السمناكي النجفي المعروف بالرضي، وبالشارح، وبنجم الأئمة، ونجم الملة والدين، ولد سنة 624هـ تقريبا، كان إمامي المذهب معتزلي العقيدة، كان عالم نحو وصرف ولغة، وشاهده في ذلك مؤلفاته، التي لا تذكر المراجع غير ثلاثة منها: شرح كافية ابن الحاجب وشرح شافية ابن الحاجب، شرح القصائد السبع العلويات لابن حديد، قال فيه جلال الدين السيوطي: « صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الذي لم يؤلّف عليها . بل ولا في غالب كتب النحو ـ مثلها، جمعا وتحقيقا وحسن تعليل، وقد أكبّ الناس عليه، وتداولوه، واعتمده شيوخ هذا العصر ومن قبلهم، في مصنفاتهم ودروسهم .. وأخبرني صاحبنا المؤرخ شمس الدين بن عزم بمكة أن وفاته سنة أربع وثمانين [684هـ]، أو ست [686هـ] الشكّ مني » (جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين

يضطلع هذا المحور بالتطبيق الراصد لحضور التوجيه الوظيفي في المنجَز النحوي في مصنفات النحاة المتقدمين، ولا سيما منهم شرّاح المتون؛ حيث يتبدّى التوجيه الوظيفي عندهم بشكل أكثر وضوحا، وذلك من خلال التعامل مع المتون النحوية بآليات وظيفية، مع حضور الأبعاد التواصلية والتفسيرات التداولية في توجيه تلكم الشروح توجيها يجعلها جديرة بامتلاكها إضافات نوعية مقارنةً بالمتون، من أمثلة تلك الشروح (شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الأستراباذي)، وسنحاول إثبات ما تقدّم من خلال متابعة المنجـــز الوظيفي وتوجيـهاته في الشق المتعلّق بمعاني التخصيص الارتباطية.

أ. **المنجز الوظيفي لمعاني الارتباطات المفعولية والتبعية:**

أ.1. **ارتباط المفعولية**: يشتمل ارتباط المفعولية على علاقات: التعدية، والظرفية، والسببية، والتحديد.

أ.1.1. **ارتباط التعدية**: في دقةٍ متميّزة للغاية عرّف الرضي الوظيفة النحوية الخاصة (المفعول به) تعريفا وظيفيا موجَّها استحضر فيه العلاقة الارتباطية بينها وبين الفعل، وأعاد فيه قراءة المفعول به قراءةً استبدل فيها محتويات الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية، بطريقةٍ حوَّلَ فيها **المنفذَ متقبَّلا، والمفعول فاعلاً، والبؤرة محورا**، والداعي إلى هذا التحويل هي مقتضيات الشرح، والاستدراك الدقيق على تعريف المتن (كافية ابن الحاجب)، والتعريفات المعهودة لدى النحاة، مستهلا ذلك كلّه بنقد التعريف المعهود للمفعول به، في قوله: «قوله [يقصد ابن الحاجب في الكافية]: **المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو: ضربتُ زيدًا، وأعطيت عمرًا درهمًا** ... وفسّر المصنفُ [ابن الحاجب] وقوعَ الفعل بتعلّقه بما لا يُعقل إلاّ به. فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في (مررتُ بزيدٍ، وقَرُبْتُ من عمرٍو، وبَعُدْتُ من بكرٍ، وسرتُ من البصرة إلى الكوفة) مفعولا بها. ولا شكّ أنّه يُقال إنّها مفعول بها، لكن بواسطة حرف جر، ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء (في اصطلاحهم) وكلامنا في المطلق. وأيضا فإنّ معنى اشترك في قولهم: اشترك زيدٌ وعمرٌو لا يُفهم ـ بعد إسنادك إيّاه إلى زيد ـ إلا بشيء آخر، وهو عمرو أو غيره، وليس بمفعولٍ (به) في الاصطلاح » [1]. إذًا على محمل تعريف ابن

والنحاة، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا/ بيروت، 1964، 1/ 567، 568.)

[1] الرضي الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط3. 1993، 1/ 391.

الحاجب ومن لفّ لفّه فإنّ المفعول به هو نتيجة واقعة الفعل عليه، وهو تعريف ليس بجامع ولا مانع، لأنّ الوقوع عام يدخل فيه المفعول به المباشر، والمفعول غير المباشر (الاسم المجرور بحرف الجر مثلا)، وبالصّيغة الوظيفية تبعا لتعريف متن ابن الحاجب فإنّ المفعول به في جملة (كتبَ زيدٌ الدرسَ) **متقبّلٌ** كوظيفة دلالية، و**مفعولٌ** كوظيفة تركيبية، و**بؤرة** كوظيفة تداولية داخلية، وتلخص بالشكل التشفيري الآتي (متق. مف. بؤ).

أمّا تعريف المفعول به من وجهة الرضي الأستراباذي، فهو: « والأقرب في رسم المفعول به أن يقال: **ما يصحّ أن يعبّر عنه باسمِ مفعولٍ غير مقيّد مصوغٍ من عامله المُثبَتِ أو المجعول مُثبَتًا** » [2]، ويتابع الرضي شارحًا تعريفه: « فبقولنا: (اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله) يخرج عنه جميع المعمولات. أمّا المفعول المطلق فلأن (الضرب) في قولك: ضربتُ ضربًا، وأحدثت ضربا ـ وإن كان مفعولا للمتكلم في المثالين ـ إلا أنّه لا يقال في الأول: إن (ضربا) مضروب، ويقال في الثاني: إنّه محدث. أمّا سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا من حرف الجر، كما يقال في: سرت اليوم فرسخا، وجئت وزيدًا إكراما لك، أنّ اليوم مسيرٌ فيه، وكذا فرسخًا، وزيدا مفعول معه، وإكراما له. وكذا في قولك: مررت بزيدٍ، وقمت إلى زيدٍ، زيد ممرور به ومقوم إليه... » [1]، ويضيف شارحا المثبت أو المجعول مثبتا بقوله: «وقولنا المثبت أو المجعول مثبتا، ليعمّ زيدًا في نحو: ضربت زيدًا، وما ضربت زيدًا » [2]؛ أي « كأنّك أوقعت عدم الضرب على زيدٍ، وكأنّ الضرب كان شيئا أوقعت عليه الإيجاد. » [3].

إنّ تعبير الرّضي عن تعريف المفعول به بلفظ (رسم المفعول به) يدلّ على الدقة في التحديد، ويدل ـ كما يقول المناطقة ـ على التعريف الجامع والمانع، وملخّصه تمثيلا: المفعول به ما جاز صوغ اسم المفعول من عامله دون قيد ، وإسناد تلك الصياغة إلى المفعول به، نحو (كتب زيدٌ الدرسَ)، فإنّ (الدرسَ) تفهم من قِبَل المخاطب تأويليا (الدرسُ مكتوبٌ)، وكذلك هي مفهومة في مرحلة الإنتاج عند المتكلم، إنّ هذا الضبط في التعريف هو ضبط وظيفي بامتياز؛

---

[2] نفسه، 1/ 392.

[1] الرضي الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 1/ 392.

[2] نفسه ، 1/ 392.

[3] نفسه ، 1/ 391.

وذلك أنّه استعمل آليةً وظيفيةً حوَّلَ بمقتضاها حدّ المفعول به إلى **منفّذ** كوظيفة دلالية بدل المتقبّل في التوارد التركيبي للمفعول به، وإلى **الفاعل** كوظيفة تركيبية بدل المفعول، وإلى **المحور** كوظيفة تداولية بدل البؤرة، وتلخص بالشكل التشفيري الآتي (منف. فا. مح). إن هذه الآلية التحويلية التي اقتضاها التأويل هي التي أعطت التعريف الجامع المانع لمفهوم المفعول به، وهي آلية ذهنية تَشِي بمتين الارتباط الجامع بين الفعل ومفعوله، إلى الحدّ الذي يُتأوّل فيه الفعل الدّال على واقعة (عمل/ حدث/ وضع/ حالة) بمشتق مفعوله مسندا للمفعول به، في صورةٍ إسناديّة عمدةٍ تعبّر عن **الكفاية النفسية** في الترجمة عن عميق نموذج الإنتاج، ونموذج الفهم، مع العلم أن الكفاية النفسية « تنقسم ... إلى نماذج إنتاج ونماذج فهم، تحدّد نماذج الإنتاج كيف يبني المتكلّم العبارات اللغوية وينطقها، على النحو الوظيفي الذي يروم الوصول إلى الكفاية النفسية أن يعكس بطريقة أو بأخرى ثنائية الإنتاج/ الفهم هذه » [4].

وعليه فإنّ الرّضي استطاع بهذه الآليات الوظيفية أن يرسم الفارق في كُتُب الشروح، إذا ما قورنت بكُتُب المتون، وذلك من خلال وضع التعاريف الجامعة المانعة للمكوّنات التركيبية في شكل يُعيد فيه تشكيل الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية بمنحًى إخراجيٍّ يتغلغل من خلاله في استيفاء متطلبات الكفاية النفسية.

أ.2.1. **ارتباط الظرفية:** عرّف الرضي الظرف بقوله: « **هو المقدّر بـ(في) من زمانٍ أو مكانٍ فُعِل فيه فِعْلٌ مذكورٌ**» [5]، في حين عرّف صاحب المتن (ابن الحاجب) المفعول فيه بقوله: « قوله: المفعول فيه ما فُعِل فيه فعْلٌ مذكورٌ من زمان أو مكان » [6]؛ وفي تعريف الرّضي بصمة الشارح من خلال اشتمال التعريف على مكوّنين اثنين هما: اشتراط الحدّ اللاحق بالأداة (في) تقديرا، والنصُّ على ارتباط المخصص (المفعول فيه) بحدث المحمول (الفعل) لا بالفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف، أمّا اعتماد شرط المفعول فيه صدْرًا لتعريفِه بدلَ البدءِ ببيان ماهيته كما في تعريف مصنف متن الكافية تَقَصُّدٌ وظيفيٌّ بامتياز، وذلك أنّ العمدة الفارقة بين المفعول فيه عن بقية المفاعيل يكمن في تقدير الحدّ اللاحق للمحمول (في)؛ لذلك قُيّد المفعول بالقيد (فيه)، ولا سيما أنّ الأداة (في) مختصةٌ بالدلالة على الظرفيةِ الزمانية أو المكانية، ويوضّح الرّضي

---

[4] أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)، ص 51 (نقلا عن ديك 1997).

[5] الرضي الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 578/1.

[6] نفسه، 1/ 578.

قيمة الأداة (في) من خلال إدراجها دالةً على المفعول فيه سواء أكانت ظاهرةً تفرض الجرَّ إعرابًا أم كانت مقدّرةً يترتّب على تقديرها نصبَ المفعول فيه إعرابا، وفي النّص على إدراج (في) في حال ظهورها في ضربٍ من ضربيْ المفعول فيه مخالفةٌ صريحةٌ للنحاة قبله وعلى رأسهم صاحب متن الكافية (ابن الحاجب)، ومَرَدُّ هذا العرض المخالف آليةٌ من آليات الشرح التي اعتمدها الرّضي في التعامل مع المتن موضوع الشرح، ومن خلاله مع موروث التقعيد النحوي قبله، محاولا من خلاله تبسيط مفهوم المفعول فيه، وتقديمه على أنّه لا يتعدّى حقيقة الظرفية بصرف النظر عن هيئته الإعرابية التي تتمايز عند ظهور (في) أو تقديرها؛ فيقول في ذلك: « ... ولهذا قال بعدُ: وشرط نصبه تقديرُ (في) يعني أنّ المفعول فيه ضربان: ما يظهر فيه (في) وما ينتصب بتقديره، وشرطُ نصبه تقديرُه، وأما إذا ظهر فلا بدّ من جرّه، وهذا خلاف اصطلاح القوم، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير (في) فالأولى أن يقال: **هو المقدّر بـ(في) من زمانٍ أو مكانٍ فُعِل فيه فِعْلٌ مذكورٌ** » [1].

أمّا النّص على ارتباط المخصّص (المفعول فيه) بحدث المحمول (الفعل) لا بالفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف، فيتجلى في قوله: « قوله: المفعول فيه ما فُعِل فيه فعْلٌ مذكورٌ من زمان أو مكان، يعني بقوله: فعلٌ مذكورٌ الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور، لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف، وذلك لأنك إذا قلت: ضربتُ أمس، فقد فعلت لفظ (ضربتُ) اليوم؛ أي تكلمت به اليوم، والضرب الذي هو مضمونه فعلته أمس، فأمس ما فُعل فيه الضرب لا ضربتُ » [2]، وعليه فالارتباط بين الفعل والمفعول فيه ارتباط حدث بظرف، وليس ارتباط فعلٍ تام المكوّنات بظرف، لذلك فالتعريف الوظيفي لظرف المكان مثلا هو: « الموضع الذي يستقرّ فيه شيءٌ ما » [3]، والمقصود بشيء ما هو الحدث الذي يتضمنه المحمول (الفعل)، وليس كل الفعل، والشيء نفسه ينسحب على ظرف الزمان، من حيث هو الزمان الذي يستقرّ فيه شيء ما- بالقياس على تعريف ظرف المكان - .

---

[1] الرضي الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 578/1.

[2] نفسه ، 1/ 578.

[3] أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، دار الأمان، الرباط – المغرب، ط1- 1995، ص 88.

عموما فالتوجيه الوظيفي الذي راعى فيه الرضي التواصل بين نص المتن موضوع الشرح وبين فهوم المتلقين يمكن رصده في التخصيص الارتباطي ممثلا في المفعول فيه مع الفعل يتجسد في طريقة تعريف المفعول فيه تعريفا يحمل الآليات الوظيفية حين الشرح؛ وذلك من خلال تصدير التعريف بشرط تقدير (في)، ومن خلال عدِّ (في) ظاهرةً جارةً ضربًا من ضربَيْ المفعول فيه، على سبيل الشرح المقرّب لمفهوم الظرفية لا على سبيل الحقيقة المفعولية، ومن خلال النّص على ارتباط المخصّص المتمثل في المفعول فيه مع حدث الفعل، لا مع الفعل بوصفه قسيما للاسم والحرف.

أ.3.1. **ارتباط السببية**: ارتباط السببية هو حاصل علاقة المفعول له أو لأجله بالفعل، وقد عرّف الرّضي المفعول له في قوله: « فالحق أن نقول في المفعول له: **هو ما فُعِلَ لأجله مضمون عامله** » [4]، وإنّما استخدم الرّضي لفظ (فالحق) في سياق تعقُّبِه على تعريف صاحب المتن (ابن الحاجب) الذي عرّف المفعول لأجله بـ « هو ما فُعل لأجله فعْلٌ مذكور، مثل: ضربته تأديبا، وقعدت عن الحرب جبنًا » [1]، وهو تعقيب فيه توجيه وظيفي للتحديد الدقيق للحدّ اللاحق المسمى بالعلة في النحو الوظيفي، وذلك أنّ صفة الفعل المذكور غير دقيقة في تحديد المفعول له كما في توصيف الرضي بمضمون عامله، ويوضح الرّضي هذا التحديد الدقيق في قوله: « قوله: مذكور. احترازا عن قولك – وقد شاهدتَ ضربًا لأجل التأديب – أعجبني التأديب، فإنّ التأديب فُعِلَ له الضرب، إلا أنك لم تذكر الضرب في قولك عاملا فيه. فالحق أن نقول في (المفعول له): هو ما فُعِلَ لأجله مضمونُ عامله » [2]. وفي هذا التعريف توجيه وظيفي يتصل بربط المفعول له بحدث عامله المتمثل في المحمولِ الفعلِ، وذلك باستحضار الثلاثية المحددة لمفهوم المفعول له، وهي: **العلة** التي تمثلها (لأجله)، **وحدث** المحمول المرتبط به والممثل في (مضمون)، **والعامل** الممثل في لفظ (عامله)، وفي النص على لفظ عامله غُنيةٌ عن وصف الفعل بالمذكور – كما في تعريف ابن الحاجب -؛ إذ ذكر الفعل لا يكون معلما دقيقا لارتباط العلة بالمعلول، كما في لفظ (عامله) التي وظفها الرضي، من حيث ربط العامل بمعموله والعلة بمعلولها.

أمّا عن الصّلة الارتباطية بين الفعل ومخصّصه (المفعول له) فيحددها الرضي في حاصل اشتراك حدث الفعل مع المصدر (المفعول له) في الفاعل والزمان من خلال قوله: « فحدّه

---

[4] الرضي الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 607/1.

[1] الرضي الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب،1/ 607.

[2] نفسه، 1/ 607.

الصحيحُ هو: المصدر المقدّرُ باللام المعلَّلُ به حدثٌ شاركه في الفاعل والزمان. ومعنى تشاركهما في الفاعل، أن يقوما بشيء واحدٍ كقيام الضرب والتأديب في: ضربتُه تأديبا بالمتكلم، وتشارُكهما في الزمان بأن يقع الحدث في بعض زمان المصدر، كجئتك طمعا، وقعدت عن الحرب جُبنًا، أو يكون أولُ زمان الحدث آخرَ زمان المصدر، نحو: جئتك خوفا من فرارك، أو بالعكس نحو: جئتك إصلاحًا لحالك، وشهدتُ الحربَ إيقاعا للهدنة بين الفريقين » [3]، وفي هذا حضور للتوجيه الوظيفي من جهة الداخل بقرينة الارتباط بين الفعل بحدثه والمصدر الممثل للمفعول له في الفاعل والزمان، ومن جهة الخارج بالتواصل مع الباحث في العربية يوجّهه إلى ناحيةِ تواصلٍ أخرى غير تلك العلاقة العقلية بين العلة والمعلول، وهي جهة ارتباط حدث المعلول (الفعل) بالمصدر (المفعول له) في الفاعل والزمان.

أ.4.1. **ارتباط التحديد**: ارتباط التحديد هو حاصل علاقة المفعول المطلق المبين للنوع والعدد بالفعل، وليس المفعول المطلق المؤكد لمضمون عامله؛ لأنه علاقته علاقة تأكيد، وقد عرض الرضي تعريف ابن الحاجب للمفعول المطلق ووجّهه وظيفيا، أمّا تعريف ابن الحاجب ففي قوله: « **هو اسم ما فَعَلَه فاعلُ فعْلٍ مذكور بمعناه** » [4]، وهو تعريف أقرّه الرّضي من حيث مراميه الدلالية، غير أنّه اعترض على تفصيل ابن الحاجب له، في قوله: « إنما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو (ضربتُ) الثاني في قولك: ضربتُ ضربتُ، فإنه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور » [5]، وذلك أنّ جملة (فَعَله المتكلم) تحمل دلالة لا تتسق مع تعريف المفعول المطلق، فقال الرّضي معلقا على ذلك: « قلت: إن أراد بقوله: (فَعَلَهُ المتكلم) أوجده بالقول، أي قاله. (فالمقول) في الحقيقة – وإن كان مفعولا – إلا أنّ الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول، فيقال: هذا مقولٌ وهذا مفعولٌ، فلم يكن - إذن- داخلا في قوله (ما فعله) حتى يخرج بقوله (اسم). وأيضا ضربتُ – باعتبار أنّه مقول – ليس بفعل، بل هو اسم؛ لأنّ المراد هذا اللفظُ المقولُ، فلا يخرج بقوله: اسم ما فعله، لكونه اسما، وبتأويله باللفظ يدخل في الحدّ جميعُ المفاعيل، فإنّ لفظَ (زيدًا، ويوم الجمعة، وأمامك) لفظٌ

---

[3] نفسه، 1/ 611.

[4] نفسه، 1/ 344.

[5] نفسه ، 1/ 346.

أوجده الفاعل بالقول في قولك: ضربتُ زيدا يوم الجمعة أمامك » [1] ، إنّ مثل هذا التوجيه في ضبط المصطلحات، والحرص على دقتها في تأمين السلامة التعريفية للحدود جمعا ومنعا، ليؤمّن الوسيلة الضرورية لنجاح القدرة التواصلية (متكلم - سامع)، من حيث إنّ الدقة الوصفية للبنية اللغوية ضرورية لضمان نجاح العملية التواصلية، لذلك نجد الرّضي يُخرج الألفاظَ غير المتساوقة مع مفهوم الوظيفة النحوية؛ كما في جملة (فعله المتكلم) التي تحمل دلالة الإيجاد بالقول، وهي الدلالة التي تُبْعد المتلقي عن المعنى الوظيفي للمفعول المطلق؛ كون المقول ليس مفعولا في اصطلاح النحاة - وإن كان كذلك في المعنى العام – بل هو مقول، فضلا عن أنّ المقول اسمٌ وليس فعلا، وبالتالي فهو لا يخرج عن الاسمية في قول ابن الحاجب (اسم ما فعله) لكونه اسما في أصله، مع ملاحظة أنّ لفظ ابن الحاجب يقتضي تجاوز مفهوم المفعول المطلق إلى بقية المفاعيل كما المفعول به، والمفعول فيه مثلا؛ لكونهما اسمين فَعَلَهما فاعل فعل مذكور – على حدّ لفظ ابن الحاجب -، وعليه فتعقيب الرّضي هو توجيه وظيفي يراعي القدرة التواصلية بين المتخاطبين؛ من جهة أنّ توجيه مفهوم الوظائف النحوية عن طريق ضبط الدلالات التي يحملها ذلك المفهوم، هو إنجاحٌ لتوظيف تلكم الوظائف من قِبل المتكلم أثناء تواصله مع المخاطب، وإنجاحٌ لتلقّيها التّلقي الصحيح من قِبل المخاطب.

أ.2. **ارتباط التبعية**: يشتمل ارتباط التبعية على علاقات: الوصفية، والإبدال، والتأكيد.

أ.2.1. **ارتباط الوصفية**: وهو حاصل ارتباط نعت بمنعوت أو تابع بمتبوع، وقد عرّفه الرّضي بقوله: « هو تابعٌ دالٌ على ذات ومعنى » [2]، وقد رسم الرضي هذا التعريف بعد أن وجّه تعريف ابن الحاجب توجيها وظيفيا؛ وذلك بأن حدَّ ابنُ الحاجب النعت بقوله: « النعت تابعٌ يدلّ على معنًى في متبوعه مطلقا » [3]، وإنما أراد صاحب المتن من لفظ (مطلقا) إخراج الحال باعتباره وصفا عاما، غير أنّ الحال خارجٌ بِدءًا من لفظ (تابع)، وبالتالي إضافة مطلقا يصبح حشوا لا زيادةَ فائدةٍ فيه، وفي ذلك يقول الرّضي: « قوله: مطلقا. قصد به إخراج الحال في نحو: ضربتُ زيدًا مجرَّدا، فإنّ (مجرّدا) دالٌ على معنى في (زيدًا) لكن لا مطلقا. بل (مقيّد) بحال الضرب. أقول: قد خرج الحال عن الحدّ بقوله: تابعٌ – بزعمه – لأنه ليس بإعراب سابقه من

[1] الرضي الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 1/ 346.
[2] نفسه، 1/ 971.
[3] نفسه، 1/ 967.

جهة واحدة.» [4]، ومثل هذه الدقة في ضبط التعاريف لها كبير الأثر على نجاح العملية التواصلية بين المتخاطبين؛ من حيث إنّ سلامة التعريف قمينةٌ بإدراك مظان الدلالات المقصودة من قِبل المتكلّم أثناء تواصله مع المخاطب، كما تجدر الإشارة إلى أنّ الصفة أو النعت ذاتُ دور كبير في تقييد المنعوت من الجهة الوظيفية، وفي ذلك يقول المتوكل شارحا دورها بصفتها حدًّا لاحقًا بالمحمول: « دور الصفات هو تقييد العنصر الموصوف؛ أي تقليص إحالته كما هو الشأن في الجملة (ب 57) ...: (ب 57) (قابلت الجارةَ السمراءَ النحيفةَ)، ففي هذه الجملة تقلص الصفة (السمراء) مجموعة الجارات إلى مجموعة أصغر مجموعة الجارات السمراوات، ثمّ تقلّص الصفة (النحيفة) مجموعة الجارات السمراوات إلى مجموعة أصغر، مجموعة الجارات السمراوات النحيفات » [1]، وهو الدور نفسه الذي أجمله ابن الحاجب، وشرحه الرّضي في قوله: «قوله: فائدته تخصيصٌ أو توضيحٌ، وقد يكون لمجرد الثناء، أو الذم، أو التأكيد، نحو: (نفخةٌ واحدةٌ). معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، وذلك أنّ (رجلٌ) في قولك: جاءني (رجلٌ) صالحٌ، كان – بوضع الواضع – محتملاً لكل فردٍ من أفراد هذا النوع، فلمَّا قلت: (صالحٌ) قلّلت الاشتراك والاحتمال. ومعنى التوضيح – عندهم – رفع الاشتراك الحاصل في المعارف – أعلامًا كانت أو لا – نحو زيدٌ العالمُ، والرجلُ الفاضلُ ... وإنما يكون لمجرد الثناء أو الذم إذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب ... وإنما يكون الوصف للتأكيد إذا أفاد الموصوفُ معنى ذلك الوصف ... » [2]، وفي هذه الفائدة – بتعبير ابن الحاجب والرّضي – أو الدّور – بتعبير المتوكل – إدراك لحالات استعمال الصفة حسب المقام الذي تتطلبه العملية التواصلية بين المتخاطبين.

أ.2.2. **ارتباط الإبدال**: وهو حاصل ارتباط بدلٍ بمبدلٍ منه أو تابع بمتبوع، وقد عرّفه الرّضي بقوله: «قوله: البدل **تابعٌ مقصودٌ بما نسب إلى المتبوع دونه**، قوله مقصودٌ بما نسب إلى المتبوع. يخرج التأكيد والوصف وعطف البيان كما قال. وقوله: دونه. يخرج عطف النسق؛ لأن المقصود هناك التابع والمتبوع معًا، والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الأول

---

[4] نفسه ، 1/ 969.

[1] أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي)، دار الأمان، الرباط – المغرب، ط1 – 1995،
ص 154.

[2] الرضي الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 972/1.

» [3]، ثم يعقّب على لفظ (دونه) بالقول: « هذا (قوله) ، ولا يطرد ما قاله في نحو: جاءني زيدٌ بل عمرو، (فإنّ) المقصود هو الثاني، دون الأول، مع أنه عطف نسق» [4]، ومثل هذا الضبط في إحكام ارتباط التابع بالمتبوع إبدالاً من جهة القاعدة الواصفة سعيٌ جدّيٌّ لفرز الصّلة التواصلية بين التابع والمتبوع من نافذة الإبدال تفريقًا بينها وبين سائر التوابع في بابها، وسعيٌ إنجازي لإنجاح العملية التواصلية بين المتخاطبين عندما تتضح الصورة الفارقة بين المفاهيم، بعد الضبط المطلوب من قِبل الشارح المستثمر لآلية التعقيب بعد الشرح.

هذا ويردّ الرّضي على النحاة مقولتهم – في سياق التفريق بين البدل كل من كل وعطف البيان -: إنّ المبدل منه (الأول) غير مقصودٍ بالنسبة إلّا في عطف البيان، وبالتالي فإنّ الفائدة كلَّ الفائدة في البدل التابع (الثاني)، أو الأول في عطف البيان باعتبار الثاني مبينا للأول، بقوله: « قالوا: الفرق بينهما أنّ البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه، بخلاف عطف البيان فإنه بيانٌ، والبيان فرعُ المبيّن (ولولا المبيّن لم يأت به) فيكون المقصود هو الأول. والجواب أنّا لا نسلم أنّ المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط، ولا في سائر الأبدال إلا الغلط، فإنّ كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهرٌ. وإنما قلنا ذلك؛ لأنّ الأول في الأبدال الثلاثة منسوبٌ إليه في الظاهر، ولا بدّ أن يكونَ في ذكره فائدةٌ لم تحصل لو لم يُذكر، كما يذكر في كلّ واحدٍ من الثلاثة، صونًا لكلام الفصحاء عن اللغو، ولا سيما كلامُه تعالى، وكلام نبيّه – صلى الله عليه وسلم-، فادعاءُ كونه غير مقصودٍ بالنسبة مع كونه منسوبا إليه في الظاهر، واشتمالِه على فائدةٍ يصحّ أن ينسب إليه لأجلها، دعَوَى خلافِ الظاهر » [1]، إنّ في هذه اللُّمعة لكبيرَ بيانٍ للمنجز الوظيفي لبيان الوظيفية التواصلية للمتبوع (المبدل منه)، وإن كان غير مقصودٍ بالنسبة، من حيث إنّ المبدل منه هو الجهة الواصلة بين الوظائف الدلالية والتركيبية – وهو ممثّل لأحد وظائفهما – وبين المقصود بالنسبة (البدل التابع)، واستخدام الرّضي لمصطلح (الفائدة) التي لا بدّ أن تكون محصَّلَة من الأوّل المتبوع لدليلٌ جليٌّ على أنّ النحاة العرب قد تجاوزوا مراعاة التواصل الوظيفي المحض بين المتخاطبين إلى البحث عن الفائدة والإفادة حتى ممّا يُظنُّ في ظاهره أن لا فائدة تحصّل منه، كما في البحث عن الإفادة من المبدل منه عند الرّضي، مع العلم أنّ

---

[3] نفسه، 1/ 1073.

[4] نفسه، 1/ 1073.

[1] الرضي الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 1075/1.

الوظيفة التداولية الخارجية (الذيل) مجسّدة في المقصود بالنسبة (البدل)، وطفق الرّضي يبيّن حالات التابع والمتبوع في بدل الكلّ، بغية إظهار تكاملهما في تأدية الفائدة المنوطة بهما في عملية التواصل بين المتخابرين، من خلال قوله: « ثمّ نقول في بدل الكلّ: إنّ الفائدة في ذكرهما معا أحد ثلاثة أشياء – بالاستقراء – إمّا كونُ الأوّل أشهرَ والثاني متصفًا بصفةٍ نحو: بزيدٍ رجلٍ صالحٍ. أو كونِ أوّلهما متصفا بصفةٍ، والثاني أشهر نحو: بالعالِم زيدٍ، وبرجلٍ صالحٍ زيدٍ. وقد يكون الثاني لمجرّد التفسير بعد الإبهام، مع أنّه ليس في الأول فائدةً ليست في الثاني، وذلك أنّ للإبهام أوّلًا ثم التفسير ثانيا وقعا وتأثيرا في النفس ليس للإتيان بالمفسِّر أولا، وذلك في نحو: برجلٍ زيدٍ، فإن الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيدٍ، مع زيادة التعريف، لكن الغرضَ ما ذكرنا. ولا يجوز العكس نحو بزيدٍ رجلٍ، إذ لا فائدة في الإبهام بعد التفسير » [2].

أ.3.2. **ارتباط التأكيد**: وهو حاصل ارتباط توكيد بمؤكد، أو مفعول مطلق مؤكد بعامله، وقد شرح الرّضي التوكيد بقوله: « قوله: **التأكيد تابعٌ يقرّر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول**. قوله: يقرّر. معنى التقرير ههنا: أن يكون مفهوم التأكيد (ومؤداه) ثابتا في المتبوع، ويكون لفظ المتبوع يدلّ عليه صريحًا، كما كان معنى (نفسه) ثابتا في (زيد)، في قولك: جاءني زيدٌ نفسُه، إذ يفهم من (زيد) نفس زيد، وكذا كان معنى الإحاطة الذي في (كلهم) مفهوما من (القوم) في: جاءني القومُ كلُّهم ... ثم إنّ التأكيد يقرر ذلك الأمر، أي يجعله مستقرًا متحقّقا، بحيث لا يُظَنُّ به غيرُه ... » [3]، أمّا في تفصيل التوكيد المعنوي بألفاظه المخصوصة، والتوكيد اللفظي بآلية التكرير فيه، فقد أبدع الرّضي وظيفيا وتداوليا، وكان شرحه متخذا الآليات الوظيفية والمسعفات التداولية مصدر استثمار نحوي؛ فنجده يعاينُ خَوائجَ النفس في تغاير حالاتها أثناء عملية التواصل مع المخاطب – بحسب المقام الذي يتحكم في تخاطبهما -، فيقرّر أنّ نوع التأكيد يُسفر عن الغرض الذي وُضِع له التأكيد لأجله، انطلاقا من ظنّ المتكلم بالسامع أنّه لم يحمل اللفظ على مدلوله؛ إمّا غفلةً منه، أو لظنّه بالمتكلم الغلط، أو لظنه به التجوّز، فيقول الرّضي في ذلك: « فرُبَّ لفظٍ دالٍّ – وضعًا – على معنى حقيقةٍ فيه، (لكن) ظنَّ المتكلّم بالسامع أنّه لم يحمله على مدلوله، إمّا لغفلته، أو لظنه بالمتكلّم الغلط، أو لظنّه به التجوّز.

---

[2] نفسه، 1/ 1076.

[3] نفسه، 1/ 1049.

فالغرض الذي وضع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء: أحدها: أن يدفع المتكلّمُ ضررَ غفلة السامع (عنه).

وثانيها: أن يدفع ظنَّه بالمتكلم الغلط.

فإذا قصد المتكلّم أحد هذين الأمرين فلا بدّ أن يكرّر اللفظ الذي ظنّ غفلة السامع عنه، أو ظنّ أنّ السامع ظنّ به الغلط فيه، تكريرا لفظيا، نحو ضرب زيدٌ زيدٌ، أو ضرب ضرب زيدٌ، ولا ينجح ههنا التكرير المعنوي،لأنك لو قلت: ضرب زيدٌ نفسُه، فربما ظنّ بك أنك أردت: ضرب عمروٌ، فقلت نفسه بناء على أن المذكور عمرو. وكذا أن ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد، فقولك: نفسه لا ينفعك. ... » [1].

أمّا الغرض الثالث الذي يحاول المتكلم – من خلالها - أن يدفعَ عن نفسه ظنّ السامع به تجوُّزًا، فقط قسّمه الرّضي إلى ثلاثة أنواع، في قوله:

« أحدها: أن يظُنَّ به تجوّزا في ذكر المنسوب، فربما تنسب الفعلَ إلى الشيء مجازا، وأنت تريد المبالغة، لا عينَ ذلك الفعل منسوبٌ إليه، كما تقول: قتل زيد وأنت تريد ضرب ضربا شديدا، أو تقول: هذا باطل، وأنت تريد غير كامل، فيجب أيضا تكريرُ اللفظ ...

والثاني: أن يظنّ السامع به تجوّزا في ذكر المنسوب إليه المعيَّن، فربما نسب الفعل إلى الشيء، والمراد ما يتعلّق بذلك المنسوب إليه، كما تقول: قطع الأمير اللص، أي قطع غلامُه بأمره، فيجب – إذن – إمّا تكريرُ اللفظ المنسوب إليه، نحو: ضرب زيد زيد، أي ضرب هو لا من يقوم مقامه، أو تكريره معنى، وذلك بالنفس، والعين، ومتصرفاتهما لاغير.

والثالث: أن يظنَّ السامع به تجوّزا لا في أصل النسبة بل في نسبة الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه، مع أنّه يريد النسبة إلى بعضها؛ لأنّ العمومات (المخصّصة) كثيرة، فيندفع هذا الوهم بذكر كل وأجمع وأخوته، وكلاهما، وثلاثتهم وأربعتهم ونحوها، فهذا هو الغرض من جميع ألفاظ التوكيد » [2].

يشهد هذا النّص أنّه وظيفي وتداولي بامتياز، بحيث تجاوز توجيه النحو إلى الجهة التواصلية التخاطبية البحتة إلى توجيهه إلى المدركات النفسية والاجتماعية بين المتخاطبين، تحت سلطان المقام (التداولية) الفرض للبُنى اللغوية، وتأليفها التركيبي، في حين نجد أحمد المتوكل في محاولته

---

[1] الرضي الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، 1/ 1049، 1050.

[2] نفسه، 1/ 1050.

الوظيفية الجادة لم تصل – في رأي - إلى هذه المدارج الوظيفية التواصلية والتداولية التي فصّلها الرضي في هذا المبحث التأكيدي، ودليل ذلك أنّ أحمد المتوكل توقف عند حدّ تصنيف بعض ألفاظ التوكيد المعنوي في خانة المخصّصات (الأسوار)، أما بقية ألفاظ التوكيد المعنوي والتوكيد اللفظي فقد أعاد لها اعتبارها مُصطِلحا عليها بمصطلح (التقوية)، وتشتمل على صور أخرى كـ(التوكيد بإنّ، والقصر، ...) [3]، مسمّيا التوكيدَ اللفظي بالتقوية المعجمية، والتوكيد المعنوي بالتقوية بواسطة أحد ضمائر الانعكاس [4].

ب. **المنجز الوظيفي لمعاني ارتباطات الملابسة والتمييز والإضافة:**

ب.1. **ارتباط الملابسة**: هو حاصل ارتباط الحال المفردة بصاحبها، ويقدّم الرّضي تعريف المصنف ابن الحاجب لها، ثم يشرحه محققا ومدققا ومعقبا، وهو في كلّ ذلك يضع حدودا فاصلة لهذا الحدّ اللاحق عن بقية الحدود الأخرى التي قد تتخلله –كما في تعريف ابن الحاجب ومن لفّ لفّه من النحاة قبله – في حيّز الوصف، وينفي عن حدّ الحال أي تناقض قد يتجه إليه عند التطبيق، وهو بجميع هذه التحقيقات يوجّه الحال وظيفيا حتى يكون متسقا وصفه مع رسمه التواصلي، وبيان ذلك كلّه في عرض الرّضي لتعريف ابن الحاجب ونقده له في قوله: « قوله: **الحالُ ما يبيّن هيئةَ الفاعل، أو المفعول به، لفظا، أو معنًى، نحو ضربت زيدا قائما، وزيد في الدار قائما، وهذا زيدٌ قائما** » [1]، أما النقد التحقيقي للرضي فكان في قوله: « أقول: لقائلٍ أن يمنع أنّ المحدودَ يلزم أن يدلّ على (كلّ) ما يذكر في حدّه بل يكفي أن يكون فيه ما يُذْكَرُ في حدّه، وبعد التسليم فليس في هذا الحدّ تحقيقُ معنى الحال، وبيان ماهيته، لأنه ربما يتوهم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقا، لا في حالة الفعل، فيُظَنُّ في: جاءني زيدٌ راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجيء، فيكون غلطا» [2]، وعليه يظهر أنّ تعريف ابن الحاجب لم يكن بالتعريف الذي يجمع جميع جزئيات الحدّ المعرّف، ولم يكن بالتعريف الذي يمنع ما لا يتصل بوصفه به، فقدّم الرضي – تبعا لذلك – تعريفا بديلا يتسم بالدقة في تحقيق معنى الحال، وبيان ماهيته، من خلال قوله: « فالأولى أن نقول: الحال على ضربين منتقلةٌ ومؤكدةٌ،

---

[3] ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)، دار الأمان، الرباط – المغرب، ط1- 2010، 137.

[4] نفسه، ص163.

[1] الرضي الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 632/1.

[2] نفسه، 1/ 632.

ولكلّ منهما حدٌّ لاختلاف ماهيتهما. فحدّ المتنقلة: جزء كلام (يتقيّد) بوقت حصول مضمونِهِ تعَلُّقُ الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل أو المفعول، أو بما يجري مجراهما.... » [3]، فبهذا التعريف أخرج ما لم يكن جزءا من الكلام، وأخرج المصدر (حصول مضمونه) الذي يتقيد بنفسه مؤكدا مضمون الحدث لا مقيدا بوقت حصول مضمونه، وأخرج النعت بتقيد الحال بحال الفاعل والمفعول فقط، وأدخل من خلال هذا التعريف ما لم يدخله تعريف ابن الحاجب، في (ما جرى مجراهما)؛ وذلك في « وقولنا: أو ما يجري مجراهما، يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين، نحو قوله تعالى: ﴿ هذا بعلي شيخا﴾ [هود/72]. وقول[الشاعر]:

كأنّ خارجًا من جنب صفحته ... فأما المفعول المعنوي فنحو (شيخا) في قوله تعالى: ﴿ هذا بعلي شيخا﴾ [هود/72]،فإنّ بعلي خبرُ المبتدإ. وهو في المعنى مفعولٌ لمدلول (هذا) أي أنبه على بعلي، أو أشير إليه شيخًا.

أما الفاعل المعنوي فكما في قوله: كأنّ خارجًا من جنب صفحته ... سفُّود شَرْبٍ نسوه نسُوه عند مفتأدِ.

إذْ المعنى يشبه خارجا سفُودَ شَرْبٍ، ولا نفسره بأشبهه خارجا، لأنّ المشابهة هي المقيدةُ بحال الخروج لا التشبيه » [4]. أمّا عن حدّ الحال المؤكدة فقد حدّه بقوله: « اسمٌ غيرُ حدثٍ يجيء مقررا لمضمون جملة» [5]، ويشرحها في قوله: « ... يجب حذف العامل في المؤكدة، وهذا على مذهب من قال: إن المؤكدة لا تجيء إلا اسميةً. والظاهر أنها تجيء بعد الفعلية أيضا، كقوله تعالى: ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾ [هود/85]، وقوله تعالى: ﴿ ثم ولّيتم مدبرين﴾ [التوبة/ 25] ... » [6].

هذا التعريف - ولا سيما منه تعريف الحال المتنقلة - يحمل معنًى وظيفيٍّ داخل البنية يتجسد في نمطية ارتباط بصاحبه (الفاعل أو المفعول لفظا أو معنًى)، وارتباط الحال وصاحبه بزمن اقترانهما (وقت الحصول)، وقد عبّر الرّضي عن هذا الارتباط بمصطلح (التعلّق).

---

[3] نفسه، 1/ 635.

[4] نفسه ، 1/ 636، 639، 640.

[5] نفسه، 1/ 636.

[6] نفسه، 1/ 686.

ب.2. **ارتباط التمييز**: هو حاصل ارتباط التمييز بالمَميز، ويقدّم الرّضي حدَّ المصنف ابن الحاجب للتمييز في قوله: « **التمييز ما يرفع الإبهامَ المستقرَّ عن ذات مذكورة أو مقدرة** » [1]، ثمّ يعقّب على هذا التعريف طلبا لمنع ما ليس منه أن يدخل فيه، فقال: « قوله: ما يرفع به الإبهام. جنسٌ يدخل فيه التمييز وغيره، كالحال، والصفة، وغيرهما. وقال: عن ذات (احتراز) عن الحال، فإنه يرفع الإبهام، ولكن لا عن الذات. قلت: سلمنا أن الحال تخرج عنه؛ لأنها ترفع الإبهام عن هيئة الذات، لا عن نفسها ... لكن الصفة في نحو: جاءني رجل طويل أو ظريف تدخل فيه، لأنّ رجلا ذات مبهمة - بالوضع – صالحةٌ لكل فردٍ من أفراد الرجال، فبذكر أحد أوصافه (يتميز) عما يخالفه، كما تميَّزَ بطويل عن قصير، فطويل – إذن – رفع الإبهام المستقر – أي الثابت وضعا على ما فسّره المصنّف – من الذات المذكورة » [2]، يريد الرّضي من خلال هذا التعقيب أنْ يُعمَل على إضافة ما يفرّق هذا الحدّ عن باقي الحدود؛ إذ أن الصفة تدخل مع التمييز كذلك في رفع الإبهام المستقر عن ذات الموصوف، وكأنه يشير إلى ضرورة إضافة نفي التبعية للحدّ كي يُخرجَ الصفة عن حدّ التمييز.

ويستمرّ الرّضي في تعقيبه لحدّ للتمييز على ابن الحاجب في وصفه للإبهام المراد رفعُه بـ(المستقر)؛ وذلك أنّ ابن الحاجب أراد من خلال هذه الصفة إخراج اللفظ المشترك عن الإبهام الذي يرفعه التمييز، كون « صفة المشترك ترفعُ الإبهام عن المشترك في نحو: أبصرت عينًا جاريةً، لكن الإبهام فيه ليس بوضع الواضع، فإنّ الذي يثبت منه بوضع الواضع إنما يكون بأن يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع، كالعدد والوزن والكيل... » [3]، أمّا الرّضي فلم يسلم بهذا التعليل، وأكّد أنّ العارض أحيانا قد يكون لازما ثابتا، يريد أنّ الإبهام في اللفظ المشترك مستقر ثابت – غير ما أكّده ابن الحاجب -، من خلال قوله: « قلت: معنى المستقر في اللغة هو الثابت، ورُبّ عارضٍ ثابتٍ لازمٍ، والإبهام في المشترك ثابتٌ لازمٌ، مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك، ومع القرينة ينتفي الإبهام في المشترك، وفي العدد وسائر المقادير، فلا فرق بينهما – أيضا – من جهة الإبهام، ولا تدلّ لفظةُ المستقرّ على أنّه وضعي –كما فسّر- والحدّ لا يتمّ بالعناية، والألفاظ المجملة في

---

[1] الرضي الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب،1/ 691.

[2] نفسه، 1/ 691.

[3] نفسه، 1/ 692.

الحدّ ممّا يُخِلُّ به » [4]، هذا الحرص الذي يبديه الرّضي في ضبط الحدود يريد من خلاله إنجاح العملية التواصلية بالإستناد على أنّ أوّل خطوات نجاح وظيفية النحو واللغة عموما هي ضبط الحدود، من حيث إنّ تمثّل الحدود الدقيقة للوظائف النحوية في أذهان المتخاطبين يرشدهم إلى مقامات استثمارها في حيّز الاستعمال.

كما يفكّك الرّضي في شرحه وظيفة تمييز النسبة تفكيكا وظيفيا، من جهة إبراز التموضع التحويلي لأصل تمييز النسبة في قوله: « ... إن كان اسما يصحُّ جعله لما انتصب عنه، أي للاسم الذي صدَر انتصاب التمييز عنه، كزيد في: طاب زيدٌ نفسًا؛ لأنه لولا أنك أسندت طاب إليه لم يكن ينتصبُ (نفسا)، بل كان يرتفع، إذهو في الأصل فاعلٌ، أي طابت نفسُ زيدٍ، فزيدٌ هو سبب (لانتصاب) نفسًا. وكذا (معنى) قولهم: ينتصب عن تمام الاسم، أو عن تمام الكلام، أي أنّ تمامه سببٌ لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل » [1].

ب.3. **ارتباط الإضافة**: هو حاصل ارتباط المضاف بالمضاف إليه، ويقدّم الرّضي حدَّ المصنف ابن الحاجب للمضاف إليه، في قوله: « **والمضاف إليه كلّ اسمٍ نسُب إلى شيء بواسطة حرف جرٍّ لفظا أو تقديرا مرادا** » [2]، وتعقّبه الرّضي في ضبط الحدّ كما في أغلب نهجه في التعامل مع حدود التي حدّها ابن الحاجب، كون الحدّ – حسب الرّضي- يجب أن يكون دقيقا واضح الألفاظ، وفي ذلك يقول: « وينبغي أن يُختارَ في الحدود والرسوم أوضحُ الألفاظ في المعنى المراد، ويُحترزَ عن الألفاظ المشتركة ... » [3]، أمّا عن حدّ المضاف إليه فقد استوقفه لفظ (مرادًا) المتصلة بلفظ حرف الجر أو تقديره، من منطلق أنّ حرف الجر هو المِعْلَم الذي يُعرف بواسطته المضاف إليه، فيقول: « قال: احترزت بـ(مرادا) عن المفعول فيه، والمفعول له؛ لأنّ حرف الجرّ مقدّر فيهما، لكونه غير مراد. ولقائل أن يقول: إن أردت أنه غيرُ مراد معنى (لم يجز إذ معنى) الظرفية والتعليل فيهما ظاهر، وأيضا أنت مقرٌّ بتقدير الحرف فيهما، وكلُّ مقدَّر مرادٌ معنًى ، إذ لا معنى له إلا هذا» [4]، هذا من حيث المعنى أمّا من حيث اللفظ فقد قال الرّضي: « وإن أردتَ أنه غيرُ مراد لفظا – أي ليس في حكم الملفوظ به – حيث لم يجُرّ، والمقدّر في الإضافة

---

[4] نفسه، 1/ 693.

[1] الرضي الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، 1/ 694.

[2] نفسه، 1/ 874.

[3] نفسه، 1/ 39، 40.

[4] نفسه، 1/ 875.

مرادٌ، أي عمله – وهو الجر- باقٍ، كان كأنك قلت: المضاف إليه كلُّ اسم صفته كذا مجرورٍ بحرف الجرّ مقدر، فيكون على نحو ما أنكرتَ من حدّهم المعربَ بأنه ما يختلف آخرُه يفضي إلى الدّور –كما ألزمتهم – إذ كونُ المضاف إليه مجرورا يحتاج إلى معرفة حقيقةِ المضاف إليه، حتى إذا عرفتَ حقيقتَه جُرَّ بعد ذلك –كما قلت في الفاعل: إنّما نحدّه ليُعرَفَ فيُرفعّ – ثم جعلت في حدّك معرفةَ حقيقتِه محتاجةً إلى كونه مجرورا، إذ معنى مرادا – على ما ذكرنا – باقيا عمله، أي الجر » [5].

إنّ الملاحظ على تعقيبات الرّضي أنّها هادفة إلى ضبط الحدّ؛ لأنه بضبط الحدّ تُعرف ماهيته أو حقيقته، وإذا ما عُرف عُلم إعرابُه نطقا وتَمَثُّلا، وعليه فإنّ هذه التعقيبات الضابطة هي اللبنة الأولى في مسار وظيفيةِ النحو التواصلية بين المتخاطبين، انطلاقا من أنّ المطبِّق لقواعد اللغة حين الاستعمال إنما يطبقها عن سابق معرفة بالحدود، سواء أكانت هذه المعرفة علميةً عند المتدرّبين عليها، أم كانت هذه المعرفة سليقيةً عند الوارثين لمنظومة ضوابطها عن طريق التجربة التأليفية لوحداتها. وفي الحالين فإن معرفة الحدود المتأتية عن طريق التدريب العلمي أو المتوارثة عن طريق الممارسة التأليفية، يعدّ أهم خطوة وظيفية لنحو اللغة، بها ينشأ التواصل ويتفعّل.

ويمكن أن نخلص من خلال ما تقدّم أنّ المنجز الوظيفي عند الرضي الأستراباذي كان أكثر نضجا في تكامل صورته النحوية الوظيفية عن سابقيه؛ وذلك من خلال مقارباته التأويلية الممثلة في آلياتها الثلاث: **الفهم والتفسير والتطبيق**. وهي الآليات التي تبدّت فيها الكفاءات التأويلية الثلاث : **الكفاءة اللسانية المعيارية، والكفاءة التداولية المعرفية، الكفاءة الاستدلالية العملية**.

الخـــــاتمـــــــــــة

نتائج هذا المقال المتواضع يمكن جملها في النقاط التالية:

1. إنّ شرح المصنفات النحوية هو إضافة وظيفية للنحو، من حيث إنّه يساعد على الفهم والإفهام المتصل بالوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية، قصد إنجاح العملية التواصلية بين المتخاطبين.

[5] نفسه، 1/ 875.

2. إنّ ضبط الحدود بنقد جامعها ومانعها يعدّ الخطوة الأولى - والأهم - في سُلّمية البناء التواصلي للغة، وهو الأمر الذي اتخذه الرّضي الأستراباذي أداةً أساسية في شرحه، وذلك أنّه يدقّق في المصطلحات والألفاظ، ويبيّن مدى نجاعتها في رسم الحدّ، ويقدّم البدائل الأكثر استجابة للدقة العلمية في أغلب تعقيباته على ابن الحاجب، وأحيانا ما يبيّن مقتضيات عدم ضبط الحدود، ويكتفي بالنقد فاسحا بذلك المجال للدارسين في الاجتهاد المثمر لإيجاد البدائل المناسبة.
3. إعادة بناء الحدود - بوصفها آليةً من آلية الشرح - وفق رسمٍ تُفكَّك فيه الوظائفُ الدلاليةُ والتركيبيةُ والتداوليةُ، عن طريق القلب أثناء عملية التقدير لغرض الإفهام ومقتضيات ضبط الحدود، كما في إعادة رسم حدّ المفعول به في ارتباط التعدية؛ بحيث قُلب – تقديرا – المنفذ متقبلا والمتقبّل منفذا في الوظائف الدلالية، وقُلب المفعول فاعلا والفاعل مفعولا في الوظائف التركيبية، وقُلب المحور بؤرةً والبؤرة محورا في الوظائف التداولية.
4. حضور التوجيه الوظيفي بالاعتبار التداولي في مجمل الشرح، ولاسيما منه الارتباط التبعي في علاقة التأكيد؛ بحيث حددّ الرّضي مقامات استعمال التوكيد المعنوي ومقامات استعمال التوكيد اللفظي، مراعيا بذلك السياق الموقفي في عملية التواصل.
5. تعمّقٌ للمنجز الوظيفي لبيان الوظيفية التواصلية للمتبوع (المبدل منه)، وإن كان غير مقصودٍ بالنسبة، من حيث إنّ المبدل منه هو الجهة الواصلة بين الوظائف الدلالية والتركيبية – وهو ممثّل لأحد وظائفهما – وبين المقصود بالنسبة (البدل التابع)، إنّ استخدام الرّضي لمصطلح (الفائدة) التي لا بدّ أن تكون محصَّلَةً من الأوّل المتبوع يمثّل دليلا جليًّا على أنّ النحاة العرب قد تجاوزوا مراعاة التواصل الوظيفي المحض بين المتخاطبين إلى البحث عن الفائدة والإفادة حتى ممّا يُظنُّ في ظاهره أن لا فائدة تحصّل منه، كما في البحث عن الإفادة من المبدل منه عند الرّضي، مع العلم أنّ الوظيفة التداولية الخارجية (الذيل) مجسّدة في المقصود بالنسبة (البدل)، ونجد الرّضي يبيّن حالات التابع والمتبوع في بدل الكلّ، بغية إظهار تكاملهما في تأدية الفائدة المنوطة بهما في عملية التواصل بين المتخابرين.

6. استحضار الرضي الأستراباذي للعملية التواصلية الوظيفية في تأويلاته النحوية بآلياتها تلقي الدرس النحوي، وقد تمثلت تلكم الآليات التي استثمرها في شرحه في: **الفهم والتفسير والتطبيق.**

7. تمكّن الرضي الأستراباذي من الجمع بين ما هو بنيوي نسقي وبين ما هو وظيفي تواصلي في بيان المفاهيم المتصلة بالوظائف النحوية، وقد تكاملت في شرحه للكافية الكفاءات التأويلية الثلاث: **الكفاءة اللسانية المعيارية، والكفاءة التداولية المعرفية، الكفاءة الاستدلالية العملية.**

قـــــــائمة المصـــــــــادر والمراجـــــــــــع

* **القرآن الكريم (برواية ورش عن نافع)**

1. أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، طبعة 2003.

2. أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)، مطبعة الكرامة، الرباط ـ المغرب، ط1 ـ 2005.

3. أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، دار لأمان، الرباط – المغرب، ط1- 1995.

4. أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي)، دار الأمان، الرباط – المغرب، ط1 – 1995.

5. أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرباط . المغرب، ط1 . 1989.

6. أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية (الوظيفة المفعول في اللغة العربية)، دار الثقافة ، الدار البيضاء المغرب، ط1 ـ 1987.

7. أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، دار الأمان، الرباط ـ المغرب، ط1 ـ 2006.

8. أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، منشورات عكاظ، الرباط ـ المغرب،1993.

9. أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمود المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط2 ـ 1993.

10. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2 ـ 1998.

11. جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا/ بيروت،1964.

12. ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، القاهرة ـ مصر، ط2 1952.

13. حسان الباهي، اللغة والمنطق (بحث في المفارقات)، المركز الثقافي العربي، دار الأمان، المغرب، ط1 2000.

14. الرازي، مختصر الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، مطبعة لبنان ناشرون، بيروت ـ لبنان، طبعة 1995.

15. الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط3 ـ 1993.

16. عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، رسالة دكتوراه في النحو العربي، جامعة الجزائر،1994/.1995

17. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، وقف على تصحيح طبعته: محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط2- 1331هـ.

18. علي آيت أوشان، اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي (الأسس المعرفية والديداكتيكية)، دارالثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ـ المغرب، ط1 ـ 1998.

19. علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، .1995

20. مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، دار نوبار، مصر، ط1 ـ .1997

21. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3 . 1414 هـ.

22. نايف خرما وعلي حجاج، اللغات تعليمها وتعلّمها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 126، 1988.